

نظرة عامة

بدأت أسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن خلال عام 2017، منهيّة فترة طويلة وغير مسبقة من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة، يأتي ذلك تزامناً مع بدء سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، والذي تم تمديده حتى نهاية عام 2018، مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق.

سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2017 إلى 52.5 دولار/برميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك كالعوامل الجيوسياسية ونشاط المضاربات وقوة/ضعف الدولار الأمريكي. سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بنحو 1.6 مليون ب/ي، مقارنة بنمو بلغ 1.7 مليون ب/ي عام 2016، ليصل مستواه إلى 97 مليون ب/ي عام 2017.

استمرت خلال العام وفرة الإمدادات وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها التحسن في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 800 ألف (ب/ي) لتصل إلى 57.8 مليون (ب/ي). في حين تراجعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بمقدار 100 ألف (ب/ي) لتصل إلى 38.7 مليون (ب/ي). في المحصلة ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 700 ألف (ب/ي)، ليلغ 96.5 مليون (ب/ي). وخلال عام 2017 تراجعت مخزونات النفط العالمية، وخاصة مخزونات النفط الخام التجارية لدى الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية. وتحققت خلال عام 2017 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.3 في المائة و0.7 في المائة على التوالي.

فيما يخص الدول العربية، فقد حققت خلال العام أربعة اكتشافات نفطية وخمسة اكتشافات غازية، واستحوذت على أكثر من 49 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط و27.8 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 30.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 15.8 في المائة من الإجمالي العالمي.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2017 بنحو 281 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 14.9 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.5 في المائة من إجمالي المصادر.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2017 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 18.4 و24.2 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

الوضع العام للاستكشاف والاحتياطيات

شهد عام 2017 تنذباً في نشاط الاستكشاف رغم التحسن النسبي في أسعار النفط، وانعكس ذلك على ميزانيات الشركات التي ارتفع بعضها بشكل ملحوظ، لكن ذلك لم ينسحب على كل الشركات العاملة في الصناعة البترولية. تشير التقديرات إلى ارتفاع الإنفاق على الاستكشاف في عام 2017 بعد ظهور ملامح عودة الثقة إلى سوق

والثروة المعدنية أنه من المتوقع أن تشهد مصر في نهاية عام 2018 أو بداية عام 2019 اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي في كافة قطاعات الدولة. وفي سياق متصل، حصلت شركة Rosneft الروسية على 30 في المائة من حصة شركة Eni في حقل "ظهر" البحري، وذلك ضمن صفقة بقيمة 1.125 مليار دولار، ومنحة تنازل بقيمة 114 مليون دولار.

أما فيما يخص نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم ارتفاعاً من 1593 حفارة عام 2016 إلى 2024 حفارة عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 27 في المائة. ومن الملاحظ أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر بشكل ملحوظ على ارتفاع أو انخفاض عدد الحفارات العاملة. وهذا ما يعطي بدوره مؤشراً على عدد الآبار المحفورة سواء التطويرية أو الاستكشافية، ويمكن أن يمتد تأثيره إلى عدد الاكتشافات الجديدة على المدى البعيد. تشير التقديرات الأولية إلى أنه خلال عام 2017 تم تحقيق 61 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي، منها 40 اكتشافاً للنفط و 21 اكتشافاً للغاز الطبيعي. ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 9 اكتشافات جديدة في الدول العربية، منها 4 اكتشافات للنفط و 5 اكتشافات للغاز الطبيعي.

من الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة حققت العراق اكتشافاً للنفط في إقليم كردستان، كما تم اكتشاف النفط في القاطع 10 قرب مدينة البصرة. وفي ليبيا حققت شركة Eni اكتشافاً للغاز في امتياز Gamma ضمن مياه عمقها 150 م، يمكن أن ينتج بمعدل 7000 برميل مكافئ نفط يومياً. وفي مصر، حققت شركة IPR اكتشافاً جديداً للغاز في جنوب دسوق. كما حققت الشركة اكتشافاً جديداً للغاز "شمال دمياط-1".

الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1449.5 مليار برميل، أي بنسبة زيادة لم تتجاوز 0.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية، فقد استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد

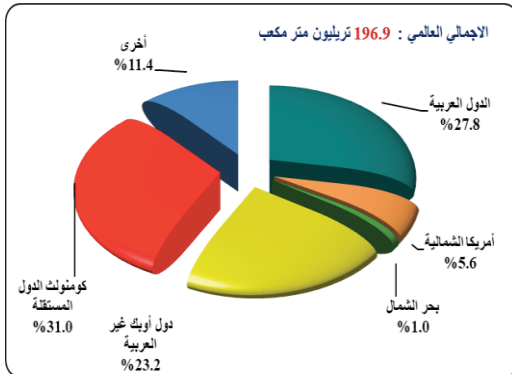
الصناعة البترولية، ليصل إلى 450 مليار دولار بارتفاع قدره 3 في المائة مقارنة بعام 2016، وهو مستوى أقل بنحو 40 في المائة مقارنة بعام 2014. كما تشير التقديرات إلى تضاعف عدد قرارات الاستثمار النهائية في مشاريع الاستكشاف والإنتاج ليصل إلى 25 قراراً خلال عام 2017 مقابل 12 قراراً فقط خلال عام 2016. أدى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم خلال عام 2017 بشكل طفيف بلغت نسبته 0.3 في المائة و 0.7 في المائة على التوالي.

النشاط الاستكشافي والتطويري

تراجع عدد فرق المسح الزلزالي العاملة على المستوى العالمي للسنة الرابعة على التوالي، حيث بلغ 378 فرقة/الشهر في عام 2017 مقابل 426 فرقة/الشهر في عام 2016. شكل ارتفاع الأسعار دافعاً لمتابعة أنشطة التنقيب والاستكشاف في الدول العربية، فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في الإمارات، وقعت شركة "أدنوك" اتفاقية لمدة 40 عاماً منحت بموجبها حصة قدرها 8 في المائة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية في امتياز لشركة أبو ظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة (أدكو)، وحصلت مقابل ذلك على علاوة توقيع بلغت 1.77 مليار دولار. في الجزائر، أعلنت شركة "سوناطراك" عن خطة لرفع معدل إنتاجها من النفط بنسبة 14 في المائة خلال أربع سنوات، ومن المتوقع أن تتفق الشركة على عمليات التنقيب نحو 9 مليار دولار بين عامي 2017 و 2021. وتعتزم السعودية استثمار 300 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لتعزيز مكانتها البارزة في مجال النفط، كما وقعت شركة أرامكو في أواخر عام 2017 على عدد من الاتفاقيات لتطوير مرافق إنتاج في حقول النفط والغاز بتكلفة تقارب 4.5 مليار دولار. وفي الكويت، منحت شركة نفط الكويت عقداً في حقل "برقان" جنوب شرق البلاد بقيمة 1.3 مليار دولار لشركة Petrofac البريطانية، كما منحت عقداً بقيمة 262 مليون دولار لشركة L&T وذلك لبناء خط أنابيب جديد لنقل النفط الخام من شمال الكويت إلى منطقة الأحمد في جنوب البلاد. وفي مصر، أعلنت وزارة البترول

الاكتشافات الجديدة في رفع احتياطياته بواقع 17.1 في المائة خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، وقطر التي انخفضت تقديرات احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنسبة 0.9 في المائة. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 27.8 في المائة من الاحتياطيات العالمية، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في نهاية عام (2017)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

من ناحية أخرى، انخفضت تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري لعام 2017 بنسبة 9.2 في المائة لتصل إلى 1035 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

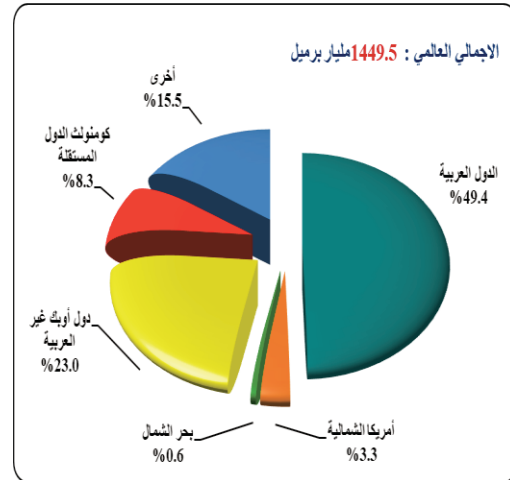
الإنتاج

النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية خلال عام 2017 ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 96.5 مليون ب/ي، محققاً زيادة قدرها 700 ألف ب/ي، أي ما يمثل 0.7 في المائة مقارنة بعام 2016. وقد بلغ إنتاج الدول المنتجة من خارج أوبك نحو

من النفط الخام لعام 2017 عند مستويات العام الماضي وهي 716.4 مليار برميل. والجدير بالذكر أن نسبة 92.5 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 20.8 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.8 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 49.4 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).

الشكل (1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام (2017)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً بشكل طفيف عند نهاية عام 2017 بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 196.9 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد ارتفعت هي الأخرى بشكل طفيف بلغ حوالي 460 مليار متر مكعب عن احتياطيات عام 2016، أي بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 54.8 تريليون متر مكعب عام 2017. وقد حافظت جميع الدول العربية على مستوياتها السابقة من احتياطيات الغاز الطبيعي في نهاية عام 2017 باستثناء العراق الذي ساهمت

أما إنتاج دول أوبك فقد بلغ 38.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بعام 2016 مستحوذاً على حصة 40.1 في المائة من الإجمالي العالمي، يأتي ذلك على خلفية دخول اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك، ومنتجي النفط الرئيسيين من خارجها، حيز التنفيذ مع بداية عام 2017، الإطار (2).

57.8 مليون ب/ي خلال عام 2017 مرتفعاً بنحو 800 ألف ب/ي أي بنسبة 1.7 في المائة مقارنة بالعام السابق، ومستأثراً بنسبة 59.9 في المائة من الإجمالي العالمي. وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة من النفط، الذي سجل خلال شهر نوفمبر 2017 أعلى مستوى شهري له منذ 46 عاماً وهو 10.04 مليون ب/ي، الإطار (1).

الإطار (1)

إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2017 بحوالي 491 ألف ب/ي مقارنة بعام 2016، أي بنسبة 9.2 في المائة ليصل إلى 5.806 مليون ب/ي. وقد سجل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري مستوى 5.231 مليون ب/ي خلال شهر يناير 2017، وارتفع بشكل مستمر بعد ذلك ليبلغ 5.710 مليون ب/ي خلال شهر يوليو، وانخفض المعدل بشكل طفيف خلال شهر أغسطس، وذلك على خلفية موسم الأعاصير التي اجتاحت الولايات المتحدة في أواخر الشهر، ثم عاود المعدل الارتفاع مجدداً وبشكل مستمر ليسجل خلال شهر ديسمبر أعلى مستوى شهري له منذ بداية تسجيل بيانات الإنتاج في عام 2007 وهو 6.546 مليون ب/ي.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال عام 2017، فقد بلغ 753 حفار، وهو مستوى مرتفع بنحو 83 في المائة مقارنة بعام 2016، حيث بلغ عدد الحفارات العاملة 582 حفاره في شهر يناير 2017، وارتفع بشكل مستمر ليبلغ أعلى مستوى له خلال العام وهو 815 حفاره في شهر يوليو، ثم انخفض العدد بعد ذلك ليصل إلى 791 حفاره في شهر نوفمبر، قبل أن يعاود الارتفاع في نهاية العام ليبلغ 811 حفار في شهر ديسمبر.

وعلى مستوى مناطق الإنتاج، استحوذت منطقة Permian على نحو 43 في المائة من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال عام 2017، كما استحوذت على نحو 59 في المائة من الزيادة في إجمالي الإنتاج خلال العام، ويتواجد بها ما يقارب من 50 في المائة من إجمالي عدد الحفارات العاملة.

الجدير بالذكر أن عدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري في الولايات المتحدة يشهد ارتفاعاً بصورة مطردة منذ بداية عام 2017، وذلك بالرغم من الارتفاع الملحوظ في متوسط أسعار النفط الخام خلال نفس الفترة. يُعزى ذلك إلى سببين محتملين، أولهما هو توقعات بعض منتجي النفط الصخري بحدوث ارتفاع أكبر في أسعار النفط في المستقبل، وعليه تم تأخير تشغيل الآبار المحفورة غير المكتملة. والسبب المحتمل الثاني هو حدوث انخفاض في عدد الكوادر البشرية العاملة في خدمات الحقل النفطي وأطقم عمليات التكسير الهيدروليكي والمطلوب توافرهم لإكمال تلك الآبار.

الإطار (2)

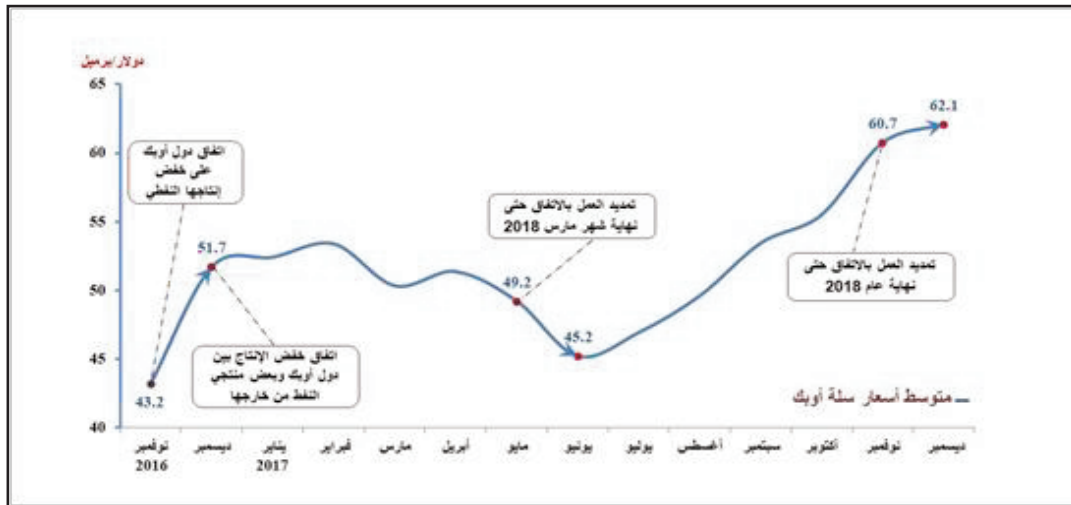
اتفاق دول منظمة أوبك ومنتجي النفط الرئيسيين خارجها بشأن خفض كميات الإنتاج النفطي وانعكاساته على السوق النفطية العالمية

توصلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك، في الثلاثين من شهر نوفمبر 2016، إلى اتفاق بشأن خفض إنتاجها النفطي بنحو 1.2 مليون ب/ي، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008، وتم تفعيل هذا الاتفاق في بداية عام 2017، ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. وفي هذا السياق، تم السماح لإيران بزيادة إنتاجها حتى تصل إلى مستوى إنتاجها قبل فرض العقوبات الاقتصادية عليها، كما تم استثناء كلاً من ليبيا ونيجيريا من هذا الاتفاق.

في العاشر من شهر ديسمبر 2016، اتفقت دول منظمة أوبك مع 11 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة، على خفض إنتاجها بمعدل 558 ألف ب/ي ليبلغ بذلك إجمالي الخفض المقرر نحو 1.8 مليون ب/ي، وذلك تزامناً مع دخول اتفاق دول أوبك حيز التنفيذ. وتعد روسيا أبرز الدول الملتزمة بتخفيض إنتاجها من خارج أوبك. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية عليا لمتابعة الالتزام بالاتفاق. وفي الخامس والعشرين من شهر مايو 2017، تم تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2018. وأخيراً في الثلاثين من شهر نوفمبر 2017، تم تمديد العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية عام 2018، بهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط، لما فيه صالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية.

انعكس اتفاق خفض الإنتاج بشكل إيجابي على سوق النفط العالمية، حيث انخفض إنتاج دول أوبك الملتزمة بالاتفاق بنحو 1.6 مليون ب/ي مقارنة بمستوى الإنتاج المرجعي. وقد بلغ المتوسط الشهري لنسبة التزام كلاً من دول أوبك والدول المنتجة من خارجها معاً باتفاق خفض الإنتاج 107 في المائة خلال عام 2017، كما تراجعت المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقتربة من متوسطها المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو ما هدف إليه اتفاق خفض الإنتاج. أما فيما يخص انعكاس اتفاق خفض الإنتاج على أسعار النفط الخام، فقد شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً ملحوظاً من 51.7 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2016، ليصل إلى 62.1 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2017، أي بمتوسط نمو مركب بلغ نحو 1.5 في المائة شهرياً خلال تلك الفترة، ويوضح الشكل (3) انعكاسات قرارات أوبك على أسعار النفط:

الشكل رقم (3)
انعكاس قرار خفض كميات إنتاج النفط على الأسعار العالمية للنفط
(2017)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

المائة ليصل إلى 543.6 ألف (ب/ي)، والبحرين بنسبة 2.4 في المائة ليصل إلى 197.1 ألف (ب/ي)، كما تراجع إنتاج السودان بنسبة 1.7 في المائة.

في المقابل، ارتفع إنتاج العراق بنسبة 7.4 في المائة ليصل إلى 4.47 مليون (ب/ي)، كما ارتفع إنتاج النفط في كل من ليبيا وسورية واليمن، وذلك للمرة الأولى، عقب التراجع المستمر الذي شهده خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تضاعف الإنتاج في ليبيا ليصل إلى 803 ألف (ب/ي) في عام 2017 مقارنة بعام 2016. وبلغ إنتاج سورية 16 ألف (ب/ي) في عام 2017 مقابل 8 آلاف (ب/ي) لعام 2016. وفي اليمن، وصل الإنتاج في عام 2017 إلى 30.2 ألف (ب/ي) مقابل 23.8 ألف (ب/ي) لعام 2016.

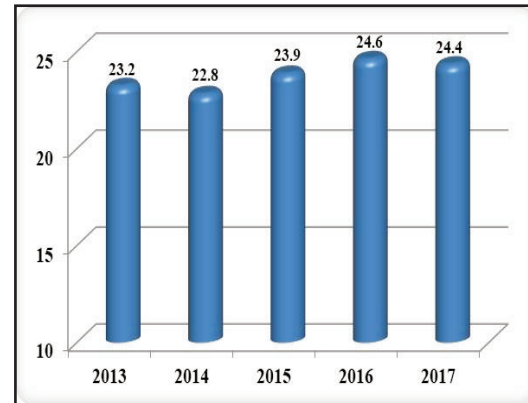
أما الإنتاج العالمي من سائل الغاز الطبيعي⁽¹⁾، فقد انخفض بحوالي 314 ألف (ب/ي) أي بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 10.149 مليون (ب/ي)، وبلغ إنتاج الدول العربية من سائل الغاز الطبيعي نحو 4.14 مليون (ب/ي)، لتستأثر بنحو 40.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي.

هذا، وتشير التوقعات إلى ارتفاع إنتاج مجموعة دول خارج أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية خلال عام 2018 بنحو 1.8 مليون (ب/ي)، أو ما يمثل 3.1 في المائة مقارنة بعام 2017، لتصل إلى 59.6 مليون (ب/ي). وتستحوذ الولايات المتحدة على نسبة تزيد عن 80 في المائة من هذا الارتفاع.

وفيما يخص الغاز الطبيعي المسوق⁽²⁾ على المستوى العالمي، ارتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2017 بحوالي 0.7 في المائة لتصل إلى نحو 3680.4 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 24.8 مليار متر مكعب. وقد شكلت حصة الدول العربية مجتمعة نحو 15.8 في المائة من الإجمالي العالمي، وهي نفس الحصة المحققة خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من 576.4 مليار متر

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 24.4 مليون ب/ي في عام 2017، بانخفاض حوالي 341 ألف ب/ي بالمقارنة مع عام 2016، أي بنسبة تراجع بلغت 1.4 في المائة. ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 30.5 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2017، مقابل 30.8 في المائة في عام 2016، الملحق (3/5) والشكل (4).

الشكل (4): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2013 - 2017)، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

على مستوى الدول العربية فرادى، انخفض إنتاج النفط الخام في غالبية الدول خلال عام 2017 التزاماً باتفاق منظمة الأوبك لخفض الانتاج، حيث انخفض إنتاج قطر إلى 599 ألف (ب/ي) مقابل 645 ألف (ب/ي) في عام 2016، وفي تونس بواقع 15.2 في المائة، وانخفض في الجزائر من 1.15 مليون (ب/ي) إلى 1.06 مليون (ب/ي)، وفي السعودية إلى 9.95 مليون (ب/ي)، أي بنسبة انخفاض 4.9 في المائة. وفي الإمارات تراجع الإنتاج بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى 2.97 مليون (ب/ي) في عام 2017، والكويت من 2.95 مليون (ب/ي) إلى 2.71 مليون (ب/ي) أي بنسبة 8.4 في المائة، وانخفض في عُمان بحوالي 42 ألف (ب/ي) أي بنسبة 4.6 في المائة، ومصر بنسبة 4.1 في

(2) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

(1) سائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

بالمقارنة مع عام 2016. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى⁽³⁾ فقد ارتفع بنسبة 17 في المائة ليصل إلى 486.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2017.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2017 نحو 13511.2 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 271.3 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 2.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2016. استأثرت الدول الصناعية بحصة 41.5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.2 في المائة للدول الناشئة و51.3 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 34.2 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2017، وبلغت حصة الفحم 27.6 في المائة، والغاز الطبيعي 23.4 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.8 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 3.6 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2017 بمقدار 1.6 مليون ب/ي أي بنسبة 1.7 في المائة منخفضاً بشكل طفيف عن معدله المسجل في العام السابق وهو 1.8 في المائة. ويعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو في الطلب على النفط من مجموعة الدول الآسيوية النامية التي سجلت نمواً معدله 2.8 في المائة في عام 2017 مقارنة بنمو بلغ 5.1 في المائة في عام 2016، وذلك على خلفية تباطؤ النمو الاقتصادي للهند إلى 6.7 في المائة في عام 2017 مقابل 7.1 في عام 2016، الشكل (5).

مكعب في عام 2016 إلى 579.8 مليار متر مكعب في عام 2017، أي بارتفاع قدره 3.4 مليار متر مكعب، ما يُشكل 0.6 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في ست دول عربية، حيث ارتفعت في مصر بنسبة 16.6 في المائة لتصل إلى 49 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 11.5 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 0.5 في المائة لتصل إلى 111.4 مليار متر مكعب، وفي قطر بنسبة 2.4 في المائة لتصل إلى 175.7 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 17.4 مليار متر مكعب، وفي اليمن بنسبة 40 في المائة لتصل إلى 0.7 مليار متر مكعب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.9 في المائة في البحرين و36.7 في المائة في سورية، الملحق (4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

بلغ الإنتاج العالمي من الفحم حوالي 3769 مليون طن مكافئ نفط عام 2017 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3.2 في المائة مقارنةً بعام 2016 وذلك عقب ثلاث أعوام متتالية من الانخفاض. جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2017 إلى 1747.2 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 46.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 596.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2017 مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 1.1 في المائة مقارنةً بعام 2016. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 918.6 مليون طن مكافئ نفط في عام 2017، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 0.9 في المائة

(3) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

حصة الدول الصناعية من 49.2 في المائة في عام 2016 إلى 48.9 في المائة في عام 2017، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50.8 في المائة إلى 51.1 في المائة، الجدول (1).

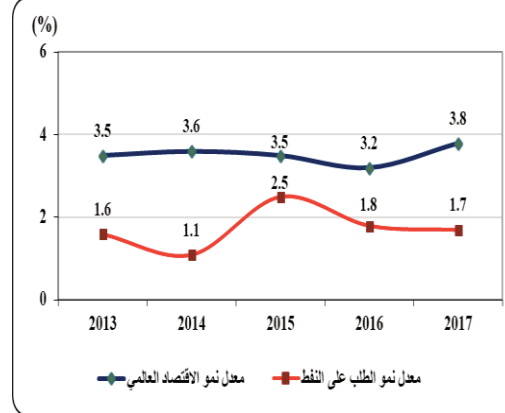
هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2018 بمعدل 1.8 في المائة ليصل إلى 98.7 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2018 بنحو 400 ألف ب/ي، بينما يتوقع ارتفاع مستوى الطلب في بقية دول العالم بنحو 1.3 مليون ب/ي.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شديداً على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 98.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2017 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2017 بنحو 1.9 في المائة ليصل إجمالي الاستهلاك إلى 14.9 مليون (ب م ن / ي) بالمقارنة مع 14.6 مليون (ب م ن / ي) في عام 2016، الشكل (6).

الشكل (5): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2013-2017)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2017 بنحو 500 ألف ب/ي ليصل إلى 47.4 مليون ب/ي، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 2.3 مليون ب/ي، مقارنة بمستويات عام 2016 ليصل إلى 49.6 مليون ب/ي. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2017، إذ انخفضت

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2017-2013)

2017 ⁽¹⁾	2016	2015	2014	2013	
47.4	46.9	46.4	45.7	46.1	الدول الصناعية
1.1	1.1	1.5	0.9-	0.2	مليون ب/ي
					الزيادة السنوية (%)
49.6	48.5	47.3	45.7	44.3	دول العالم الأخرى ⁽²⁾
2.3	2.5	3.5	3.2	3.0	مليون ب/ي
					الزيادة السنوية (%)
97.0	95.4	93.7	91.4	90.4	إجمالي العالم
1.7	1.8	2.5	1.1	1.6	مليون ب/ي
					الزيادة السنوية (%)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

(1) بيانات تقديرية.

(2) تضم كل من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

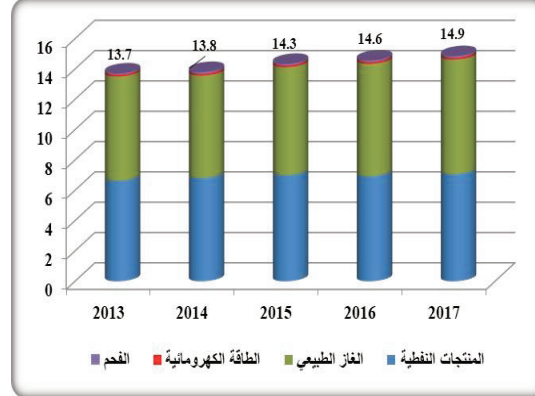
ب م ن في سورية و 138.1 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما ينخفض متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2017 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2017 والمقدر بنحو 13.3 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2017 مساوياً تقريباً للمتوسط العالمي، ومرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء.

كثافة استهلاك مصادر الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة Energy Intensity الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

الجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، غير أن تسارع النمو في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية بوتيرة تجاوزت النمو في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتبادل القوة الشرائية، أدى إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ 0.91 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2017. عند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما ينخفض مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية لعام 2017 عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي ومجموعة أمريكا الشمالية وهي المجموعات التي ارتفع فيها المؤشر عن المتوسط العالمي لعام 2017 والمقدر بنحو 0.85 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2017 أعلى من المتوسط العالمي، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعتي أوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى، الشكل (7).

الشكل (6): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية، (مليون ب م ن ي) (2013 - 2017)



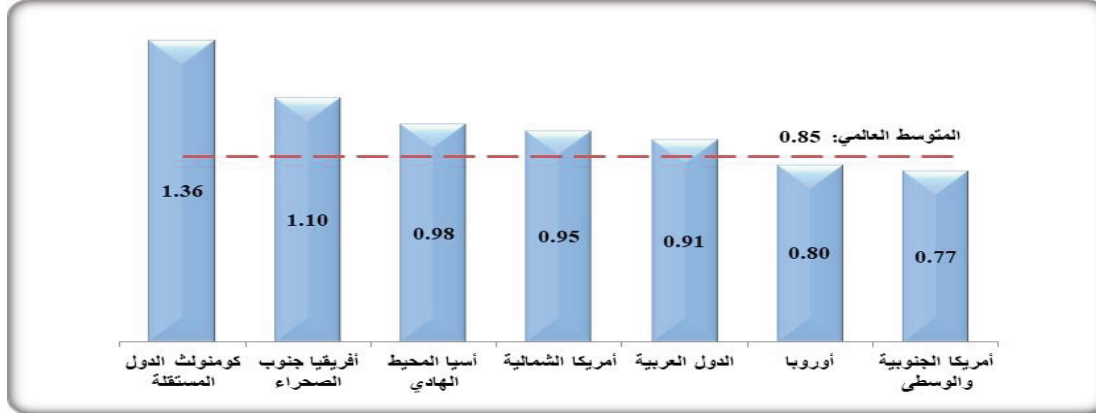
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي".

تحققت هذه الزيادة بصورة رئيسية في ثلاث دول عربية وهي: السعودية 101 ألف ب م ن/ي، الإمارات 41 ألف ب م ن/ي، مصر 37 ألف ب م ن/ي. يمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 31.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2017، يليها الإمارات في المركز الثاني بنسبة 12.5 في المائة، ومصر في المركز الثالث بنسبة 12.1 في المائة، والجزائر في المركز الرابع بنسبة 7.8 في المائة.

يُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

أما من ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية فقد بلغ 13.3 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2017 بالمقارنة مع 13.5 ب م ن في عام 2013. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح المتوسط ما بين 3

الشكل (7): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية
برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية
(2017)



المصدر: مشتق من بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2018 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2017 لشركة بريتش بتروليوم.

بدوره إلى حفاظه على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 51 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2017.

يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، تتمثل في السعودية، والإمارات، ومصر، وقطر، والجزائر. واستحوذت هذه الدول على 75.7 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2017. واستهلكت الدول العربية 11.9 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2017، فيما بلغت حصة الدول الصناعية 45.7 في المائة مقابل 38.6 في المائة للدول النامية و15.7 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 7.1 مليون ب م ن/ي بالمقارنة مع 6.9 مليون ب م ن/ي في عام 2016. بلغت حصة الدول العربية 6.9 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2016، وبلغت حصة الدول الصناعية 47.9 في المائة مقابل 40.8 في المائة للاقتصادات الناشئة، و4.4 في المائة للدول المتحولة.

الطلب على الطاقة وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 51 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2017. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 47.6 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 1.5 في المائة في عام 2017، الملحق (5/5).

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد احتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة وبخاصة خلال السنوات الأخيرة.

فقد وصل استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.6 مليون ب م ن/ي في عام 2017 مقابل 7.4 مليون ب م ن/ي في عام 2016. وأدى هذا

جاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2017 بشكل أساسي من أربع دول، وهي: السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 56 ألف ب م ن/ي، ومصر بزيادة 16 ألف ب م ن/ي، والعراق بزيادة 13 ألف ب م ن/ي، وزيادة بمقدار 10 آلاف ب م ن/ي في الامارات. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الأربع أنفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل حوالي 66.3 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2017، حيث استحوذت السعودية على 38 في المائة من الإجمالي العربي، تليها مصر بحصة 12.5 في المائة، والعراق بحصة 9.5 في المائة، والامارات بحصة 6.3 في المائة. فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في

الدول العربية في عام 2017 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 36 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 25.7 في المائة، ثم منتج زيت الوقود في المرتبة الثالثة بنسبة 17.8 في المائة، ثم منتج غاز البترول المسال بحصة وصلت إلى 8.4 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 7.2 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وأخيراً، بلغت حصة المنتجات الأخرى 4.2 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (2).

الجدول (2)
التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية
(2017)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2543.4	36.0
الغازولين	1815.7	25.7
زيت الوقود	1257.6	17.8
غاز البترول المسال	593.5	8.4
وقود الطائرات	508.7	7.2
الكيروسين	49.5	0.7
منتجات أخرى	296.6	4.2
الإجمالي	7065	100.0

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2017). تقرير "الأمين العام السنوي".

الطاقة الكهربائية

تُساهم الطاقة الكهربائية مساهمةً محدودةً في موازين الطاقة في الدول العربية. وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهربائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهربائية في هذه الدول نحو 101 (ألف ب م ن/ي) في عام 2017. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.7 في المائة

في عام 2017. واستهلكت الدول العربية 0.5 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهربائية في عام 2017، وبلغت حصة الدول النامية 59.6 في المائة مقابل 34.3 في المائة للدول الصناعية و6.1 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

هذا وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر

الصناعية و4.3 في المائة لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

المخزون النفطي

تُعتبر حركة المخزون النفطي، وخاصة في الدول الصناعية، أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط والأسعار، لاسيما خلال فترة الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نפט إضافية في السوق. شهدت **المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية)** انخفاضاً في عام 2017 لتصل إلى 8.55 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع من العام.

يُمثل ذلك انخفاضاً بنحو 247 مليون برميل، أي بنسبة 2.8 في المائة، بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق. بعد وصول **المخزون التجاري في الدول الصناعية** إلى 3.03 مليار برميل في نهاية الربع الأول 2017، انخفض بواقع 10 مليون برميل ليصل إلى 3.02 مليار برميل في نهاية الربع الثاني من العام، ثم انخفض بنحو 36 مليون برميل خلال الربع الثالث ليصل إلى 2.98 مليار برميل، وواصل انخفاضه بنحو 130 مليون برميل مسجلاً 2.85 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من العام، مقترباً من متوسط المسجل خلال الأعوام الخمس الأخيرة. وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق خفض الإنتاج. الجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2017 قد بلغت مستوياتها حوالي 59.9 يوم استهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 63.6 يوم من الاستهلاك، الملحق (6/5).

فيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد انخفض إلى 692 مليون برميل في نهاية الربع الأول 2017 وذلك عقب الاستقرار الذي شهده منذ الربع الثالث من عام 2015 ولغاية نهاية الربع الرابع من عام 2016 عند مستوى 695 مليون برميل، ثم واصل انخفاضه بعد ذلك ليصل إلى 664 مليون برميل في نهاية الربع الرابع 2017، وهو أقل مستوى سنوي له منذ نهاية عام 2003.

أخرى للطاقة أكثر كفاءة⁽⁴⁾. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2017 بنسبة تقترب من 10 في المائة مقارنة بعام 2016 ليصل إلى نحو 15.9 جيجاوات، أي ما يمثل 0.7 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 2179 جيجاوات خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية على نسبة تزيد عن 71 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بنسبة 14.5 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية بنسبة 12.9 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.5 في المائة.

أما فيما يخص إنتاج الطاقات المتجددة في الدول العربية، فقد ارتفع خلال عام 2015 بنسبة 0.1 في المائة فقط مقارنة بعام 2014 ليصل إلى نحو 37.1 تيراواط ساعة، أي ما يمثل 0.7 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 5537 تيراواط ساعة خلال نفس العام. استحوذ إنتاج الطاقة الكهرومائية على نسبة تزيد عن 83 في المائة من إجمالي إنتاج الطاقات المتجددة في الدول العربية، يليه إنتاج طاقة الرياح بنسبة 12.9 في المائة، ثم إنتاج الطاقة الشمسية بنسبة 2.6 في المائة، وإنتاج الطاقة الحيوية بنسبة 0.9 في المائة.

الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة وفي عدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي مصر، الجزائر، المغرب، ولبنان. يقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 119 ألف (ب م ن/ ي) في عام 2017 أي ما يعادل 0.8 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية أقل من 0.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2017، وبلغت حصة الدول النامية 71.8 في المائة مقابل 23.9 في المائة للدول

(4) يتطرق الفصل العاشر (فصل المحور التقرير الاقتصادي العربي الموحد) لعام 2018 إلى هذا الموضوع بالمزيد من التفصيل.

يأتي ذلك تماشياً مع التقارير التي تشير إلى استعداد الولايات المتحدة لبيع نصف مخزونها الاستراتيجية من النفط الخام للمساعدة في سدّ التزماتها، حيث يدفع مشروع الميزانية الأمريكية الجديد إلى خفض الحد الأدنى القانوني من مخزونات النفط الاستراتيجية البالغ 450 مليون برميل بمقدار 100 مليون برميل، وذلك قبل نهاية شهر سبتمبر 2027.

الأسعار

أسعار النفط الخام

ارتفعت أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 لتسجل أعلى مستوى لها منذ عام 2014، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 45.2 و62.1 دولار/برميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 52.5 دولار/برميل مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 11.8 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة ارتفاع 29 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2016.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد ارتفع سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2017 بواقع 4.4 دولار/برميل، أي ما يعادل حوالي 9.2 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2016 ليصل إلى 52 دولار/برميل، لينخفض بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 48.6 دولار/برميل، وخلال الربع الثالث ارتفعت أسعار النفط مجدداً لتصل إلى 50 دولار/برميل، وتحقق أعلى معدل فصلي لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من العام عندما بلغ 59.4 دولار/برميل، أي بما يعادل ارتفاعاً بنسبة 18.8 في المائة بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2015، الشكل (8).

يذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وبتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال عام 2017 ما يلي:

- اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك وعدد من منتجي النفط من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ في شهر يناير 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق، وقرار تمديد العمل به حتى

نهاية عام 2018، بما يُعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، وخاصة مع توجه دول منظمة أوبك نحو تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع في الإمدادات النفطية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو 40 في المائة من إجمالي الإمدادات العالمية عام 2017.

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، بفضل التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الأمريكي من جهة، وتحسن أداء القطاع الصناعي في الصين الذي أدى إلى تزايد الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية (بخاصة المواد الأولية البتروكيماوية) من جهة أخرى، فضلاً عن الزيادة في الاحتياجات من وقود النقل، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.

- انخفاض مستوى المخزونات النفطية العالمية المختلفة بحوالي 1.7 في المائة مقارنة بمستويات عام 2016، ولا سيما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تقلصت الزيادة في إجمالي مخزونات النفط الخام التجارية لديها عن متوسط السنوات الخمس الأخيرة إلى 109 مليون برميل في شهر ديسمبر 2017، مقارنة مع زيادة بلغت 278 مليون برميل في شهر يناير 2017. هذا وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن نحو 66 في المائة من الانخفاض في المخزون النفطي العالمي.

- سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أكبر خسارة سنوية له منذ عام 2003 مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى، حيث تأثر أداء الدولار الأمريكي خلال عام 2017، بانخفاض عائد السندات الأمريكية، فيما لم يجد الدولار الأمريكي دعماً قوياً من الجولات الثلاث المتتالية لرفع أسعار الفائدة الأمريكية بواقع 75 نقطة أساس خلال العام.

وانعكس التطور في الأسعار خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك بشكل عام، حيث شهدت ارتفاعاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

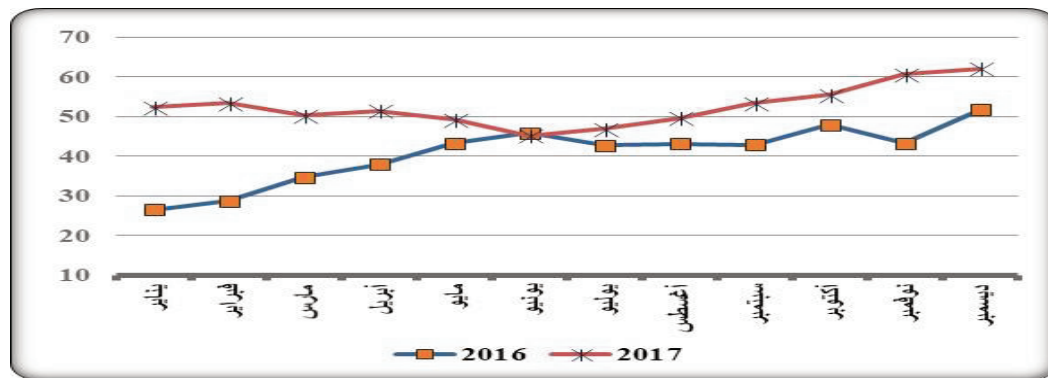
ارتفاع 18.5 في المائة، كما ارتفع خام موربان الاماراتي بنسبة 18.4 في المائة، الجدول (3).

يتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 11.8 دولار/برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث ارتفع بنحو 8.7 دولار/برميل خلال عام 2017، أي بنسبة تبلغ 27.3 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 40.6 دولار/برميل في عام 2017، الملحق (8/5).

فقد ارتفع خام التصدير الكويتي بواقع 12.5 دولار/برميل ليصل إلى 51.7 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع بلغت 24.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، وارتفع خام البصرة العراقي بنسبة 24.1 في المائة ليصل إلى 51.9 دولار/برميل.

فيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع متوسط سعر خام عُمان بنسبة 27.9 في المائة ليصل إلى 51.3 دولار/برميل عام 2017، وارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 22.4 في المائة ليبلغ 52.7 دولار/برميل، والخام البحري القطري بنسبة 21.7 في المائة ليصل إلى 52.9 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة 19.5 في المائة، وارتفع الخام الجزائري بواقع 10 دولار/برميل ليصل إلى 54.2 دولار/برميل خلال عام 2017 أي بنسبة

الشكل (8): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (دولار/برميل) (2016 - 2017)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

الجدول (3)
أسعار بعض النفوط العربية (دولار / برميل)
(2017-2016)

نسبة الارتفاع (2017 - 2016) (في المائة)	متوسط عام 2017	2017				متوسط عام 2016	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
22.4	52.7	59.8	50.0	48.7	52.2	40.9	خام العربي الخفيف السعودي
18.4	54.9	61.3	51.8	51.4	55.1	44.8	خام موربان الإماراتي
18.5	54.2	61.9	51.9	49.2	53.8	44.2	خام خليط الصحراء الجزائري
24.2	51.7	58.3	49.0	47.9	51.4	39.2	خام التصدير الكويتي
19.5	52.9	60.4	50.8	48.3	52.2	42.6	خام السدرة الليبي
24.1	51.9	58.9	49.6	48.0	51.4	39.4	خام البصرة العراقي
21.7	52.9	59.0	50.0	49.6	52.8	41.4	خام البحري القطري
27.9	51.3	53.3	48.1	53.2	50.5	40.1	خام عُمان

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2017). "تقرير الأمين العام السنوي" وOPEC Bulletin, Various Issues.

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2017 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبدرج متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ سعر الغازولين في الخليج الأمريكي 74.4 دولار/برميل في عام 2017، أي بارتفاع بلغ 11.3 دولار/برميل، بنسبة 17.9 في المائة مقارنة بعام 2016. وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر خلال العام إلى 66.6 دولار/برميل، بارتفاع 10.3 دولار/برميل، وبنسبة زيادة 18.3 في المائة.

في سوق روتردام وصل السعر خلال العام إلى 75.1 دولار/برميل، بارتفاع 11.5 دولار/برميل، وبنسبة 18.2 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل السعر إلى 68 دولار/برميل خلال عام 2017، بارتفاع قدره 11.9 دولار/برميل، بما يمثل زيادة بنسبة 21.2 في المائة مقارنة بأسعار عام 2016.

يظهر جلياً أن الأسعار في السوق الأمريكية هي الأقل من بين البلدان الصناعية الرئيسية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، والتي بلغت 18.4 في المائة من السعر النهائي للغازولين في شهر أكتوبر 2017 مقارنة بنسبة 33.9 في المائة في كندا، و49.1 في المائة في اليابان، و55.6 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 63 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 63.8 في المائة، وفرنسا 65.2 في المائة، وإيطاليا 65.8 في المائة، وبريطانيا 66.1 في المائة) خلال الفترة نفسها.

شهد المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز ارتفاعاً بشكل عام خلال 2017 في كافة الأسواق الرئيسية

مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق البحر المتوسط بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 66.9 دولار/برميل خلال عام 2017 بنسبة ارتفاع بلغت 23.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، تلتها سوق روتردام بسعر 66.4 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 24.5 في المائة، ثم سوق سنغافورة بسعر 66.3 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع 25.4 في المائة. وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 62.3 دولار/برميل وبنسبة ارتفاع 24.4 في المائة مقارنة بالعام السابق.

كما ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2017 في جميع الأسواق، حيث وصلت في سوق سنغافورة إلى 51.6 دولار/برميل، بنسبة ارتفاع بلغت 39 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، وفي سوق البحر المتوسط وصل السعر إلى 49.6 دولار/برميل، بارتفاع 43.2 في المائة، ووصل إلى 48.7 دولار/برميل في سوق روتردام، بارتفاع 42.7 في المائة. أما في السوق الأمريكية، فقد وصل السعر إلى 47.1 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع 46.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية، عمدت ست دول إلى تبني إجراءات وسياسات لإصلاح نظم دعم الطاقة نتج عنها ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، حيث تم رفع أسعار غاز البترول المسال والغازولين وزيت الغاز/الديزل في كل من الإمارات، ومصر، وتم رفع أسعار الغازولين بأنواعه وزيت الغاز/الديزل في كل من الجزائر، وقطر، والاردن. وتمت أيضاً زيادة أسعار الغازولين في تونس، الملحق (9/5) بالدولار والجدول (4) بالأسعار المحلية.

الجدول (4)
تطور الأسعار المحلية للمنتجات البترولية في بعض الدول العربية
(2016 و 2017)

العملة	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016
الإمارات	درهم	1.8	2.15	1.69	2.04	...	1.81	2.20	49	58
البحرين	دينار	0.160	0.160	0.125	0.125	0.140	0.120	0.140	1.2	1.2
تونس	دينار	1.65	1.75	1.140	1.230	0.810	1.420	1.510	7.400	7.400
الجزائر	دينار	34.42	35.72	28.45	32.69	...	18.76	20.42	...	...
السعودية	ريال	0.9	0.9	0.75	0.75	0.45	0.45	0.45	15	15
سورية	ليرة	225	225	...	...	150	180	180	2500	2500
العراق	دينار	750	750	450	450	150	400	400	5000	5000
قطر	ريال	1.4	1.8	1.45	1.75	0.8	1.4	1.7	15	15
الكويت	دينار	0.165	0.165	0.085	0.085	0.095	0.095	0.110	0.75	0.75
ليبيا	دينار	0.15	0.15	...	...	0.090	0.090	0.090	1.5	1.5
مصر	جنيه	6.25	6.6	2.60	3.65	2.35	2.35	3.65	30	30
الأردن	دينار	0.755	1.095	0.535	0.720	0.400	0.435	0.540	**7.0	**7.0

(...) بيان غير متاح
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، اعداد مختلفة.
(*) للأسطوانة عبوة 12 كجم.
(**) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم.

أسعار الشحن

وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2017 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (للسفنات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن)، إلى نحو 59 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)⁽⁵⁾، بانخفاض نقطة واحدة، بنسبة تمثل حوالي 1.7 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2016.

كما طرأ أيضاً انخفاض بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن) حيث وصلت خلال عام 2017 إلى 30 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 7 نقاط، والتي تمثل 18.9 في المائة مقارنة بمعدل عام 2016. أما بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالنقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2017 إلى 106 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 9 نقاط، تمثل 9.3 في المائة مقارنة بمعدل عام 2016، وذلك بسبب

انخفضت أسعار شحن النفط الخام وللاتجاهات المختلفة بدرجات متفاوتة خلال عام 2017، مقارنة بمستوياتها المسجلة خلال عام 2016 (باستثناء الشحنات بالنقلات الصغيرة أو المتوسطة ضمن منطقة البحر المتوسط). يأتي ذلك بالرغم من تعافي النمو الاقتصادي العالمي، ويعود ذلك في الأساس إلى ما شهدته بعض دول خارج أوبك وبخاصة الولايات المتحدة من ارتفاع في إنتاجها المحلي، مما أدى إلى انخفاض الواردات النفطية الأمريكية وبالتالي انخفاض الطلب على النقلات، إضافة إلى الانخفاض الكبير في المخزونات النفطية، وبخاصة خلال النصف الثاني من عام 2017 على خلفية تمديد اتفاق خفض الإنتاج وعودة الانتعاش للأسعار الفورية التي ارتفعت مقارنة بالأسعار الآجلة، لتنتقل موجة من عمليات التخلص من المخزون على متن الناقلات.

(5) World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

(5) المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل

المائة ليبلغ 5.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يتعلق بالغاز المسال، ارتفع سعره الواصل إلى اليابان بنسبة 16.7 في المائة ليصل إلى 8.10 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وارتفع سعره الواصل إلى كوريا بنسبة 24.7 في المائة ليصل إلى 7.13 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (5).

الجدول (5)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2011 – 2017)

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب					الغاز الطبيعي المسال
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	كوريا
2011	10.5	9.0	4.0	3.5	14.7	14.0
2012	11.0	9.5	2.8	2.3	16.8	15.1
2013	10.7	10.6	3.7	2.9	16.2	16.6
2014	9.1	8.2	4.4	3.9	16.3	13.9
2015	6.7	6.5	2.6	2.0	10.3	7.5
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1

المصدر: شركة بريتيش بتروليوم. (2018). النشرة الإحصائية السنوية.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 67.6 مليون (ب/ي) في عام 2017، مرتفعة بحوالي 2.8 مليون (ب/ي) أي بنسبة حوالي 4.3 في المائة مقارنةً بالعام السابق. استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 44.7 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي السابق بحصة 16.3 و15.7 في المائة تبعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 11.8 في المائة. شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 30.6 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 20.7 مليون (ب/ي) في عام 2017 مقارنة بحجم صادراتها لعام 2016. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد

الارتفاع الملحوظ في الطلب على هذا النوع من الناقلات.

شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2017، حيث استهلكت العام بارتفاع عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016 مسجلة 84 نقطة خلال شهر يناير 2017، ثم انخفضت لتصل إلى 53 نقطة خلال شهر مارس 2017، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 65 نقطة خلال شهر أبريل، وانخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر أغسطس، وبواقع 42 نقطة. وعاودت الارتفاع بعد ذلك من جديد، ثم انخفضت إلى 52 نقطة بنهاية العام.

وبالمثل، شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً مماثلاً لحركة أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق خلال عام 2017، حيث تراوحت خلال أشهر السنة بين أدنى مستوياتها في شهر سبتمبر بواقع 23 نقطة وأعلى مستوياتها عند 53 نقطة ببداية العام. أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلكت عام 2017 بارتفاع بالمقارنة مع نهاية عام 2016 مسجلة 142 نقطة خلال شهر يناير لتستمر بعد ذلك بالتذبذب لتصل إلى 91 نقطة في نهاية النصف الأول من العام. لكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر أغسطس بواقع 78 نقطة، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً لتصل إلى أعلى مستوياتها البالغة 135 نقطة خلال شهر أكتوبر، ثم انخفضت إلى 100 نقطة بنهاية العام.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2017 ارتفاعاً في أسعار الغاز الطبيعي العالمية، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، ارتفع سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة بنسبة 20.3 في المائة ليصل إلى 2.96 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي كندا بنسبة 3.2 في المائة ليصل 1.6 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 14 في المائة ليبلغ 5.62 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 23.7 في

استحوذت على أكثر من 89 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2017، الجدول (6).

الجدول (6)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق
(2016 - 2017)

(مليون ب/ي)

2017	2016	
11.0	10.1	أمريكا الشمالية
4.0	4.1	أمريكا اللاتينية والوسطى
3.3	3.0	الدول الأوروبية
10.6	10.2	الاتحاد السوفيتي السابق
30.2	29.3	الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:
20.7	20.2	الدول العربية
8.0	7.6	دول آسيا والمحيط الهادي
0.5	0.5	بقية دول العالم
67.6	64.8	الإجمالي العالمي
30.6	31.2	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)

المصدر: الفشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتيش بتروليوم، 2018.

صادرات الغاز الطبيعي

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) خلال عام 2017 بحوالي 6 في المائة ليبلغ 1134.1 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1071.1 مليار متر مكعب في عام 2016. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 3.7 في المائة لتصل إلى 740.7 مليار متر مكعب في عام 2017، مشكلة حصة 65.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2017 مقارنة بحصة 66.7 في المائة في عام 2016، كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال بواسطة الناقلات بنسبة 10.3 في المائة لتبلغ 393.4 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 34.7 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2017 مقارنة بحصة 33.3 في المائة خلال العام السابق.

شهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2017 لتصل إلى حوالي 199.5 مليار متر مكعب مقابل 202.7 مليار متر مكعب في عام 2016، أي بنسبة انخفاض 1.6 في المائة، مستحوذة على نسبة 17.6 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 121.8 مليار متر مكعب أي ما نسبته 61 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز في عام 2017، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 53 مليار متر مكعب بحصة بلغت 26.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 5.7 في المائة، والإمارات بحصة 3.9 في المائة، وليبيا بحصة 2.2 في المائة، وأخيراً مصر بحصة 0.6 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 61 مليار متر مكعب عام 2016 إلى 59.2 مليار متر مكعب عام 2017، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 29.7 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 8 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على ظهر الناقلات من 141.7 مليار متر مكعب في عام 2016 إلى 140.3 مليار متر مكعب عام 2017 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 70.3 و 35.7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية وصادرات الغاز المسال العالمية لعام 2017 على التوالي.

تستأثر الجزائر بالجزء الأكبر وبنحو 61.5 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المُصدر عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال المُصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 73.7 في المائة، الجدول (7).

الجدول (7)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2016 – 2017)

(مليار متر مكعب)

	2017			2016		
	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب
الجزائر	53.0	16.6	36.4	53.9	15.8	38.1
عُمان	11.4	11.4	0.0	10.6	10.6	0.0
ليبيا	4.4	0.0	4.4	4.4	0.0	4.4
مصر	1.2	1.2	0.0	0.7	0.7	0.0
قطر	121.8	103.4	18.4	125.7	107.2	18.5
الإمارات العربية المتحدة	7.7	7.7	0.0	7.4	7.4	0.0
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اجمالي الدول العربية	199.5	140.3	59.2	202.7	141.7	61.0
الاجمالي العالمي	1134.1	393.4	740.7	1071.1	356.7	714.4
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	17.6	35.7	8.0	18.9	39.7	8.5

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليم، 2017 و2018.

قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية⁽⁶⁾

في المائة، نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى 52.5 دولار/برميل في عام 2017 مقارنة بنحو 40.7 دولار/برميل في عام 2016، الشكل (9).

على مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة ارتفاع الصادرات النفطية من بلد لآخر، وتأتي ليبيا في الصدارة بنسبة ارتفاع تصل إلى 315 في المائة، وذلك على خلفية الارتفاع الكبير في إنتاجها وبحدود 108 في المائة خلال العام مقارنة بالعام السابق. أما بقية الدول فقد تراوحت نسبة الارتفاع ما بين 5.6 في المائة في الجزائر و28.6 في المائة في البحرين.

يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من 208.9 مليار دولار في عام 2016 إلى 267.1 مليار دولار عام 2017، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 27.8 في المائة مقارنة بعام 2016، الملحق (10/5).

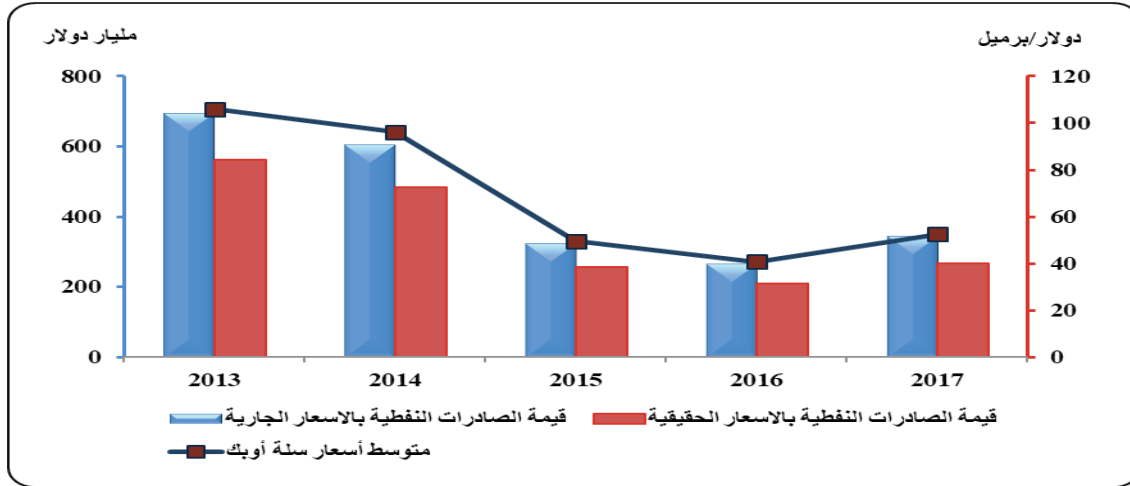
إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2017 وواقع حوالي 11.8 دولار/برميل أي بنسبة 29 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2016، قد انعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

تعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة (2013-2017) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. من الواضح انعكاس التطورات في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها 345.4 مليار دولار في عام 2017 بالمقارنة مع 266.4 مليار دولار في عام 2016، أي بارتفاع قدره 79 مليار دولار، ما يُعادل 29.6

ويضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

(6) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة،

الشكل (9): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2017-2013)



المصدر: الملحق (10/5).